journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –

ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X

ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204

المجلد: 39 العدد: 02 السنة: 2025 الصفحة: 229–245 تاريخ النشر: 18–12–2025

Volume: 39 N°: 02 Year: 2025 pages: 229-245 Date of Publication: 18-12-2025

موقف عبد الحق الإشبيلي من زيادات الرواة من خلال كتابه "الأحكام الوسطى"

"Imam ʿAbd al-Ḥaqq al-Ishbīlī's Position on Narrator Additions in His Book al-Aḥkām al-Wusṭā"

الطالب . علي شيكوش كمال
kalichikouche@yahoo.fr

أ.د . مختار نصيرة
necira03@gmail.com

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة

تاريخ الإرسال: 2025/07/13 تاريخ القبول: 2025/02/16

الملخص:

تهدف هذه الدِّراسة إلى بيان موقف الإمام عبد الحق من زيادات الرواة في الحديث من خلال كتابه "الأحكام الوسطى"، وللإلمام بهذه المسألة قسمنا الدراسة إلى مبحثين؛ الأول حول مفاهيم الزيادات في مصطلح الحديث، والثاني حول أنواع زيادات الرواة في الأحاديث من حيث القبول والرد.

ومن خلال هذا البحث توصلنا إلى جملة من النتائج يمكن إجمالها في أن الإمام عبد الحق الإشبيلي عالم ناقد، وإمام من أئمة علوم الحديث، وإن أحكامه على زيادات الرواة في الحديث معظمها تُطابق أحكام أئمة نقد الحديث النبوي.

الكلمات المفتاحية: عبد الحق الإشبيلي، كتاب الأحكام الوسطى، زيادات رواة الحديث النبوي.

Abstract:

this study aims to examine the position of Imam ʿAbd al-Ḥaqq al-Ishbīlī regarding narrator additions (ziyādāt al-ruwāt) in Hadith, based on his book al-Aḥkām al-Wusṭā. To achieve a comprehensive understanding of this issue, the study is divided into two main sections: the first deals with the conceptual framework of additions in Hadith terminology, and the second addresses the types of narrator additions in Prophetic Hadith in terms of their acceptance or rejection.

The findings of the study indicate that Imam ʿAbd al-Ḥaqq al-Ishbīlī was a critical scholar and a leading authority in the field of Hadith sciences. His judgments concerning narrator additions largely align with the evaluations made by the Hadith critics.

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –

ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 39 العدد: 02 السنة: 2025 الصفحة: 229–245 تاريخ النشر: 18–12–2025
Date of Publication: 18-12-2025 pages: 229-245 Year: 2025 N°: 02 Volume: 39

Keywords: ʿAbd al-Ḥaqq al-Ishbīlī, al-Aḥkām al-Wusṭā, narrator additions, Prophetic Hadith.

مقدمـــة

الحمد لله رب العالمين، والصَّلاة والسَّلام على رسوله الأمين، وبعد:

كان لعلماء المغرب الأوسط إسهامٌ كبير في الحضارة الإسلامية، من خلال ما خلَّفوه من إنتاج فكري كبير في مختلف تخصصات العلوم الإسلامية، ومنهم: الإمام عبد الحق الإشبيلي البِجائي، الذي كان له باع طويل في علوم الحديث، حيث ترك لنا عِدَّة مُؤلَّفات في هذا العِلم، من أبرزها كتابه **"الأحكام الوسطى"**، الذي ركّز فيه على متون الأحاديث، وحذف أسانيدها، فلم يذكرها إلاَّ نادرًا.

وفي هذه الدراسة، نتناول موضوعًا في مصطلح الحديث، يتمثّل في **موقف عبد الحق الإشبيلي من زيادات الرواة في الحديث النبوية** –الثقات وغيرهم–من خلال كتابه **"الأحكام الوسطى"**، وسنقتصر فيها على **الزيادة في المتن** دون التطرق إلى **الزيادة في السند.**

وقد جاءت هذه الدراسة محاولة للكشف عن **المنهج النَّقدي الحديثي** عند هذا الإمام في هذه المسألة.

إشكالية البحث:

اختلفت آراء العلماء في المنهج النقدي لعبد الحق الإشبيلي حول هذه مسألة؛ هل تقبل مطلقا، أم ترد مطلقا، أم تقبل بشرط وجود قرائن؟ فما هو منهجه النقدي في مسألة زيادات الرواة في الحديث النبوي من خلال كتابه "الأحكام الوسطى" الذي ركز على المتون دون السند؟

أهمية الموضوع:

1. إبراز الجانب التطبيقي في كتاب "الأحكام الوسطى" في هذه المسألة.
2. جمع وتنظيم موقف الإمام عبد الحق في هذه المسألة، وتوسيع النظر فيها، وتبسيطها، وتسهيل الرجوع إليها.

أسباب البحث:

1. إبراز جهود علماء الجزائر في خدمة العلوم الإسلامية عموما، وعلوم الحديث خصوصا.
2. عدم وضوح المنهج النقدي لعبد الحق في هذه مسألة.

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –
ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 39 العدد: 02 السنة: 2025 الصفحة: 229–245 تاريخ النشر: 18–12–2025
Date of Publication: 18-12-2025 pages: 229-245 Year: 2025 N°: 02 Volume: 39

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن موقف الإمام عبد الحق في مسألة زيادات الرواة في الأحاديث النَّبويَّة من خلال كتابه "الأحكام الوسطى"، واستخلاص قواعده فيها.

الدراسات السابقة:

اعتنى علماء الحديث بمسألة زيادات الرواة في السند والمتن عموما، كما وُجدت دراسات تناولتها عند الإمام عبد الحق بصورة جزئية أو ضمنية، منها:

1. كتاب "**الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام**" لابن القطان الفاسي، في ست مجلدات، بتحقيق الدكتور الحسين آيت سعيد، وصادر عن دار طيبة بالرياض سنة 1997م، وقد تناول فيه نقد كتاب "الأحكام الوسطى" للإمام عبد الحق، بما في ذلك انتقاد زيادات الرواة في الأحاديث النبوية، لكنها جاءت مبعثرة، وهذا المقال هو محاولة لجمعها وتنظيمها وتبيين موقفه منها.

2. رسالة دكتوراه بعنوان (**منهج الإمام عبد الحق الإشبيلي البجاوي في نقد الرواة والمرويات من خلال كتابه "الأحكام الوسطى"**)، للدكتور عبد الهادي شنوف. وقد تناول مبحثا عن الزيادة وموقف الإمام عبد الحق منها من خلال مطلبين: "زيادة الثقة"، و"المزيد في متصل الأسانيد". أما هذه الدراسة، فتركِّز على زيادات الرواة مطلقا في متون الحديث النبوي.

3. مقال علمي بعنوان (**نقد المتن عند الإمام عبد الحق الإشبيلي من خلال كتابه "الأحكام الوسطى"**) لعبد الهادي شنوف، وزتون خريف. وقد تطرق إلى منهج الإمام في نقد المتن باختصار، بينما جاءت دراستنا أكثر تفصيلًا.

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف البحث، استخدمنا **المنهج الوصفي** لعرض ما ورد من أحاديث وآراء للإمام عبد الحق، إضافة إلى **المنهج التَّحليلي** لتحليل آرائه في نقد الزيادات، و**المنهج المقارن** لمقارنة آرائه بآراء نُقّاد الحديث.

خطة البحث: يتكوَّن البحث في تمهيد، ومبحثين:

المبحث الأول– مفاهيم الزيادات في مصطلح الحديث:

المطلب الأول– مفهوم زيادة الثقة

المطلب الثاني– حكم زيادة الثقة.

المطلب الثالث– موقف عبد الحق من زيادة الثقة.

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –
ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 39 العدد: 02 السنة: 2025 الصفحة: 229–245 تاريخ النشر: 18–12–2025
Date of Publication: 18-12-2025 pages: 229-245 Year: 2025 N°: 02 Volume: 39

المبحث الثاني: أنواع الزيادات في متون الأحاديث من حيث القبول والرد.

المطلب الأول: الزيادات المقبولة.

المطلب الثاني: الزيادات المردودة.

المبحث الأول– مفاهيم الزيادات في مصطلح الحديث.

اقتصرت كتب مصطلح الحديث على تعريف ودراسة زيادة الثقة دون غيرها من الزيادات، مرة تحت عنوان خاص، ومرة ضمن أنواع علوم الحديث؛ مثل: الحديث المعلول، الشّاذ، المنكر، تعارض الوصل والإرسال، تعارض الوقف والرفع، المدرج، المزيد في متصل الأسانيد.

وسنتناول في هذا المبحث مفهوم زيادة الثّقة، ومفهوم الزّيادات في متون الأحاديث، والفرق بينهما، وموقف عبد الحق منها، وذلك في ثلاث مطالب.

المطلب الأول– مفهوم زيادة الثقة في اصطلاح المحدثين:

جاءت عدَّة تعريفات حول زيادة الثّقة في كتب مصطلح الحديث، سنقتصر هنا على بعضها:

عرفها الحاكم بقوله (الحاكم م.، 2003، صفحة 398): "معرفة زيادات **فقهية** في أحاديث ينفرد بالزّيادة **راو واحد**". كما **عرفها الخطيب البغدادي بقوله** (الخطيب البغدادي، 2003، صفحة 538 ج 135): "باب القول في حكم خبر **العدل** إذا انفرد برواية زيادة فيه لم يروها غيره". كما **عرفها ابن كثير بقوله** (ابن كثير، 2013، صفحة 171): "إذا تفرَّد الرَّاوي بزيادة في الحديث عن بقية الرُّواة عن شيخ لهم، وهذا الذي يعبر عنه بزيادة الثّقة".

ثم جاء ابن رجب فعرفها بتعريف حسن، وأضاف شرطا بأن تكون الزيادة في الحديث الواحد، **فقال** (ابن رجب الحنبلي، 2001، صفحة 635 ج 2): "أن يروي جماعة حديثا واحدا بإسناد واحد ومتن واحد، فيزيد بعض الرواة فيه زيادة لم يذكرها بقية الرُّواة".

وفي العصر الحديث عرفها **عتر** بقوله (عتر، 1979، صفحة 423): "هي ما يتفرَّد به الثِّقة في رواية الحديث من لفظة أو جملة في السَّنَد أو المتن".

ثم جاء المليباري الذي تأثر بتعريف ابن رجب، لكنه أضاف إليه قيودا مهمة، فقال (المليباري، 1425 هـ، صفحة 17): "هي أن يروي جماعة حديثا واحدا بإسناد واحد، فيزيد بعض الثقات فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة، سواء أكان ذلك في السند أم في المتن، أم كان في كليهما".

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –

ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 39 العدد: 02 السنة: 2025 الصفحة: 229–245 تاريخ النشر: 18–12–2025
Date of Publication: 18-12-2025 pages: 229-245 Year: 2025 N°: 02 Volume: 39

التعليق على هذه التعاريف:

نلاحظ على التعريفات السابقة أن: بعضها بَيَّن حال الرَّاوي بكونه ثقة، وبعضها لم يُبين حال الراوي وتركه مطلقا حيث يدخل فيه الثقة وغير الثقة، ومنهم من اشترط أن تكون الزيادة: زيادة فقهية فقط، ومنهم من قيد الزيادة من راو واحد فقط ومنهم من قال بأنَّها قد تأتي من عدد من الرواة، وعليه يمكن وضع الضوابط الآتية لتعريف زيادة الثقة، وهي:

1. أن تكون الزيادة من الراوي الثقة.
2. قد تكون الزيادة من راو واحد فقط أو أكثر.
3. قد تكون الزيادة صحيحة أو ضعيفة تبعا للقرائن المحيطة بها.
4. قد تكون الزيادة في السند أو المتن أو فيهما معا.
5. اتحاد مخرج الحديث سندا ومتنا.

وانطلاقا من هذه الضوابط يمكن تعريف زيادة الثقة بقولنا: أن يروي جماعة حديثا واحدا بإسناد واحد، ومتن واحد، فيزيد راو أو بعض الرُّواة فيه زيادة، لم يذكرها بقية الرُّواة، سواء أكان ذلك في السَّند أم المتن أم في كليهما، وسواء كانت هذه الزيادة صحيحة أم ضعيفة، وتقبل تَبَعًا للقرائن والملابسات المحيطة بها.

وتنقسم الزيادات إلى قسمين:

1. **الزيادة في السند.**
2. **والزيادة في المتن.** وهي التي تهمنا؛ حيث عرَّفها "عتر" بقوله (عتر، 1979، صفحة 425): "وهي أن يروي أحدُ الرُّواة زيادة لفظة أو جملة في متن الحديث لا يرويها غيره".

الفرق بين زيادة الثقة والزيادات في متون الأحاديث:

يمكن إجمال الفروق بينهما في النقاط الآتية:

1. تقع زيادة الثقة في السند أو في المتن أو فيهما جميعا، بينما الزيادات في المتون لا تقع إلاَّ في المتن فقط.
2. تكون زيادة الثقة من الرَّاوي الثِّقة فقط، بينما الزيادات في متون الأحاديث تكون من الراوي الثقة وغير الثقة.
3. تكون زيادة الثقة في الحديث الواحد سندا ومتنا، بينما الزيادات في المتون لا يشترط فيها اتحاد مخرج الحديث، فقد تكون الزيادة من حديث آخر في الموضوع نفسه.

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –
ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 39 العدد: 02 السنة: 2025 الصفحة: 229–245 تاريخ النشر: 18–12–2025
Date of Publication: 18-12-2025 pages: 229-245 Year: 2025 N°: 02 Volume: 39

المطلب الثاني: حكم الزيادة في السَّند والمتن: اختلف العلماء في قبولها على مذاهب، هي:

المذهب الأول: الزِّيادة مقبولة مطلقا دون شرط أو قيد، موافقة أو مخالفة. نُسب هذا القول إلى جمهور الفقهاء والمحدثين، وتبناه الخطيب البغدادي، وابن حبان، والحاكم، والنَّووي، وغيرهم. (الخطيب البغدادي، 2003، صفحة 538 الجزء 13)، و لم يؤيده كثير من المحدثين.

قال الخطيب (الخطيب البغدادي، 2003، صفحة 538 جزء 13): "قال جمهور الفقهاء وأصحاب الحديث: زيادة الثقة مقبولة إذا انفرد بها". **وقال السخاوي** (السخاوي، 1420 هـــ، صفحة 29 جزء 2): " واقبل أيها الطالب زيادات الثقات من التابعين فمن بعدهم مطلقا..." وقال: "هو الذي مشى عليه المعظم من الفقهاء وأصحاب الحديث كابن حبان، والحاكم، وجماعة من الأصوليين، والغزالي في المستصفى، وجرى عليه النووي في مصنفاته."

وقد انتقد ابن حجر هذا الرأي بشدة ونفاه عن أهل الحديث، فقال (ابن حجر، 1984، الصفحات 612-613): "ثم قالوا: تقبل زيادة الثقة مطلقا...والحق في هذا أن زيادة الثقة لا تقبل دائما، ومن أطلق ذلك من الفقهاء والأصوليين، فلم يصب".

المذهب الثاني: لا تقبل الزيادة مطلقا.

هذا القول حكاه الخطيب عن بعض أصحاب الحديث، فقال (الخطيب البغدادي، 2003، صفحة 538 جزء 13): " وقَالَ قوم من أَصْحَاب الْحَدِيث: زِيَادَة الثِّقَة إِذَا انْفَرَدَ بهَا غَيْرُ مَقْبُولَةٍ، مَا لَمْ يَرْوِهَا مَعَهُ الْحُفّاظُ". كما حكاه القرافي عن أبي بكر الأبهري وغيره (القرافي، 2004، صفحة 297)

المذهب الثالث: تقبل الزيادة بقيود. اختلف العلماء في نوع القيد الذي تقبل به الزيادة؛ فقَالَ بعضهم تقبل الزيادة إِذَا أَفَادَتْ حُكْمًا، وَقَالَ آخَرُونَ تقبل من جهة اللفظ دون المعنى، وقال آخرون تقبل من الثقة إذا كانت من جهة غير الراوي. (الخطيب البغدادي، 2003، صفحة 538 جزء 13)، وذكر آخرون قيودا أخرى موجودة في كتب المصطلح وأصول الفقه.

المذهب الرابع: التفصيل واعتبار القرائن.

يقول أصحابه: أنه ليس هناك حكم مطَّرد في هذه المسألة، وإنَّما يدور القبول والرَّد بناء على القَرائن والمُلابسات والأدلَّة، فلا تُقبل الزِّيادات في متون الحديث ولا ترد إلاَّ بمُقتضى القرائن المحيطة بكل حديث على حدة. ومعيار الرد هو أن تكون الزيادة في متن الحديث منافية لما رواه النَّاس.

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –
ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 39 العدد: 02 السنة: 2025 الصفحة: 229–245 تاريخ النشر: 18–12–2025
Date of Publication: 18-12-2025 pages: 229-245 Year: 2025 N°: 02 Volume: 39

فإذا دلَّت القرائن على أن الرَّاوي حين زاد في الحديث عبارة، كان واهما أو ناسيا، فتُعدُّ زيادته معلولة، وإذا لم تدل القرائن على ذلك فإنَّها حينئذ قد تكون صحيحة أو حسنة، وذلك تَبَعًا للملابسات والقرائن المحيطة بالحديث ووضوحها لدى النُّقاد. والقرائن تختلف من حديث إلى آخر.

ودافع ابن حجر بقُوَّة على هذا الرأي، فقال (ابن حجر، 1984، صفحة 687): "والذي يجْري على قواعد المحدثين أنَّهم لا يحكمون عليه بحكم متقل من القبول أو الرَّد، بل يرجحون بالقرائن..." كما تبناه حمزة المليباري، وهو الذي نميل إليه.

مذهب ابن الصلاح: قسم زيادة الثقة إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

أَحَدُهَا: الزيادة التي تخالف ما رواه الثقات، فَهَذه حُكْمُها الرَّدُّ.

الثّاني: الزيادة التي لا تخالف ما رواه الثقات، فَهَذه حُكْمُها القبول.

الثّالِثُ: الزيادة المخالفة من وجه، وتكون بتقييد مطلق، أو تخصيص عام، مِثْلَ زِيَادَةِ لَفْظَةٍ فِي حَدِيثٍ لَمْ يَذْكُرْهَا سَائِرُ مَنْ رَوَى ذَلِكَ الْحَدِيث. (ابن الصلاح، دون سنة، صفحة 86) وهذا سكت عنه ابن الصلاح، قال ابن حجر (ابن حجر، 1984، صفحة 687): "لم يحكم ابن الصَّلاح على هذا الثَّالث بشيء...".

المطلب الثالث– موقف الإمام عبد الحق من زيادة الثقة.

أشار عبد الحق إلى مسألة الزيادة في الحديث في مقدمة كتابه "الأحكام الوسطى" حين قال (عبد الحق الإشبيلي، 1995، الصفحات 68–69 الجزء 1): "...وليس الاختلاف في اللَّفظ ممَّا يقدح في الحديث إذا كان المعنى متفقًا، ولكن الأَوْلَى أن يُنسب كل كلام إلى قائله، ويُعزى كل لفظ إلى النَّاطق به، وأمَّا ما كان في الحديث من الاختلاف معنى أو زيادة أو نقصان، فإنه يحتاج إلى تبيين ذلك وتمييزه، وتهذيبه وتحصيله، حتَّى يعرف صاحب الحكم الزَّائد والمعنى المُختلف...".

فهنا بيَّن منهجه في التعامل مع الزيادة في الحديث؛ حيث اعتنى بتتبع زيادات الحديث، وبيان من زادها، وتحصيل الأحكام التي تترتَّب عليها، كما بيَّن أن اختلاف ألفاظ الحديث الواحد لا يقدح فيه إذا كان المعنى واحدا.

أمَّا إذا اختلفت ألفاظ الحديث الواحد في معنى أو زيادة أو نقصان، فلابد من بيان كل لفظ، وعزوه إلى راويه، وتمييزه عن غيره، ودراسته ونقده وفق منهج المحدثين.

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –
ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 39 العدد: 02 السنة: 2025 الصفحة: 229–245 تاريخ النشر: 18–12–2025
Date of Publication: 18-12-2025 pages: 229-245 Year: 2025 N°: 02 Volume: 39

وبذلك فإنَّ منهجه لا يختلف عن منهج المحدثين في دراسة كل حديث على حِدَة، فليس هناك حكم مطَّرد في هذه المسألة، وإنَّما يدور القبول والرَّد بناء على القَرائن والأدلَّة، فلا تُقبل الزِّيادات في المتون ولا ترد إلاَّ بمُقتضى القرائن المحيطة بكل حديث على حدة، وليس هناك قاعدة مضبوطة تطبق على كل الأحاديث.

المبحث الثاني: أنواع زيادات الرواة في الأحاديث من حيث القبول والرد.

المطلب الأول: الزيادات المقبولة: نذكر في هذا المطلب نماذج لزيادات الرواة في متون الأحاديث من كتاب "الأحكام الوسطى" قبلها عبد الحق بناء على القَرائن.

1. زيادة (حج البيت):

ذكر عبد الحق في كتابه (عبد الحق الإشبيلي، 1995، صفحة 77 الجزء 1) حديثا، عن طَلْحَةَ بنِ عُبَيْدِ الله أَنَّه جاء رجل يسأل عن أركان الإسلام و لم يذكر فيه ركن الحج. (مسلم ب.، 1991) حديث (11).

ثم أتبعه بحديث آخر، عن أنس أن الرجل سأل عن أركان الإسلام، لكنه ذكر فيه ركن الحج. فقال: عن أَنَس بِلَفْظٍ آخَرَ **وذكر فيه حج البيت**. (مسلم ب.، 1991) حديث 12.

فهنا صرح عبد الحق بالزيادة، وسكت عنها، وهذا تصحيح منه لها، لأنه ذكر في مقدمة كتابه أنه إذا سكت على حديث أو زيادة دل ذلك على صحته أو صحة تلك الزيادة، إضافة إلى أن هذه الزيادة رواها مسلم في صحيحه، وبالتالي فهي صحيحة، **وقد وافق في قبولها أئمة نقد الحديث.**

2. زيادة (لا ينجس):

ذكر عبد الحق في كتابه (عبد الحق الإشبيلي، 1995، صفحة 154 الجزء 1) حديثا، عن ابن عمر قال: سُئِلَ رَسُولُ اللهِ –صلى الله عليه وسلم– عن المَاءِ ومَا يَنُوبُهُ مِنَ الدَّوَابِ والسِّبَاعِ، فَقَالَ: «إِذَا كانَ الماءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الخَبَثَ». (أبو داود، 2009) حديث 63.

ثم أتبعه بحديث آخر، فقال: (وفي طريق آخر "لَا يَنْجُسُ"). (أبو داود، 2009) حديث 65.

فهنا صرح عبد الحق بعبارة الزيادة، وسكت عنها، وهذا تصحيح منه لها، وبالتالي قد وافق في قبولها بعض أئمة نقد الحديث كابن حبان (1249) وابن خزيمة (92)، والحاكم في مستدركه (458). لكن وقع في هذا الحديث كلام طويل بسبب الاضطراب في إسناده ومتنه، لهذا ضعفه بعضهم. (الزيلعي، دون سنة، صفحة من 104 إلى 112 جزء 1).

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –
ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 39 العدد: 02 السنة: 2025 الصفحة: 229–245 تاريخ النشر: 18–12–2025
Date of Publication: 18-12-2025 pages: 229-245 Year: 2025 N°: 02 Volume: 39

3. مسح اليد على الأرض بعد الاستنجاء:

ذكر عبد الحق في كتابه (عبد الحق الإشبيلي، 1995، الصفحات 132–133 جزء 1) حديثا، عن أبي هريرة قال: (كَانَ رَسُولُ اللهِ –صلى الله عليه وسلم– إِذَا أَتَى الخَلاَءَ، أَتَيْتُهُ بِمَاءٍ فِي تَوْرٍ أو رَكْوَةٍ، فَاسْتَنْجَى ثُمَّ مَسَحَ يَدَهُ عَلَى ظَهْرِ الأَرْضِ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِإِنَاءٍ آخَرَ فَتَوَضَّأَ). (أبو داود، 2009) حديث 45.

هذا الحديث رواه أبو داود في (السنن)، والنسائي في السنن الصغرى (النسائي، 2012) حديث (50)، وابن ماجه في السنن (ابن ماجه، دون سنة) حديث (358)، وغيرهم عن شريك، عن إبراهيم بن جرير، عن أبي زُرعة، عن أبي هريرة مرفوعا. بيَّن شعيب الأرنؤوط بأنه حديث حسن لغيره، وإسناده ضعيف. وذكر فيه ابن القطان علتان؛ سوء حفظ شريك، وجهالة إبراهيم بن جرير. (ابن القطان الفاسي، 1997) حديث (1544).

كما رواه الدارمي في (المسند الجامع) (الدارمي، 2013) حديث (739)، عن محمد بن يوسف، عن أبان بن عبد الله بن أبي حازم، عن مولى أبي هريرة، عن أبي هريرة مرفوعا.

وزيادة **(مسح يده على ظهر الأرض) لم تأت في الصحيحين** عن أنس، إذ اكتفى بالاستنجاء بالماء فقط. (البخاري م.، 1403 هـــ) حديث (150)، و (مسلم ب.، 1991) حديث (69)، لهذا قال عبد الحق (عبد الحق الإشبيلي، 1995، صفحة 133 جزء 1): "وفي هذا زيادة **مسح اليد على الأرض**".

فهنا صرح عبد الحق بالزيادة، وروى –لفائدة الزيادة على عادته كما صرح في مقدمته– حديث أبي هريرة عند أبي داود وهو حسن لغيره، وترك حديث أنس عند البخاري ومسلم، في الموضوع نفسه وهو الاستنجاء، بسبب زيادة في الحديث الأول على الثاني، وهي زيادة: (مسح اليد على الأرض)، وهذا تصحيح منه لها، وبالتالي قد وافق في قبولها أئمة النقد كالبخاري (257)، ومسلم (317)، وأبي داود وغيرهم.

4.الاستنجاء بثلاثة أحجار:

ذكر عبد الحق في كتابه (عبد الحق الإشبيلي، 1995، صفحة 134 جزء 1) حديثا، عن عبد الله بن مسعود قال: (أَتَى النَّبِيُّ –صلى الله عليه وسلم– الغَائِطَ، فَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَهُ بِثَلاَثَةِ أَحْجَارٍ، فَوَجَدتُّ حَجَرَيْنِ، والْتَمَسْتُ الثَّالِثَ، فَلَمْ أَجِدْهُ، فَأَخَذْتُ رَوْثَةً فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَأَخَذَ الحَجَرَيْنِ، وأَلْقَى الرَّوْثَ، وقالَ: «هَذَا رِجْسٌ»). (البخاري م.، 1403 هـــ) حديث (156).

ثم قال عبد الحق: (وأَلْقَى الرَّوْثَةَ، وقال: «إِنَّهَا رِجْسٌ **ائْتِنِي بِحَجَرٍ**»). (الدارقطني، سنن الدارقطني، 2004) حديث (148).

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –
ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 39 العدد: 02 السنة: 2025 الصفحة: 229–245 تاريخ النشر: 18–12–2025
Date of Publication: 18-12-2025 pages: 229-245 Year: 2025 N°: 02 Volume: 39

ففي هذا الحديث لم يصرح عبد الحق بالزيادة لكن نفهمها من السِّياق، وسكت عنها، وهذا تصحيح منه لها. وقد وافقه ابن حجر في تصحيحها، فقال (ابن حجر العسقلاني، دون سنة، صفحة 257 جزء 1): (...لأن الزيادة ثابتة).

المطلب الثاني: الزيادات المردودة. نذكر في هذا المطلب نماذج لزيادات الرواة في المتون ردَّها عبد الحق بناء على القَرائن.

1.الكذب في الحديث النبوي:

ذكر عبد الحق في كتابه (عبد الحق الإشبيلي، 1995، صفحة 121 جزء 1) حديثا عن المغيرة بن شعبة قال: إن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– يقول: «إِنّ كذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ، فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». (البخاري م.، 1403 هـــ) حديث (1291).

ثم ذكر الزيادات الضعيفة التي **وهم** الرواة فيها، وهي:

زيادة (لِيُضِلَّ بِهِ النَّاسَ): قال: «منْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا لِيُضِلَّ بِهِ النَّاسَ...». (البزَّار، 2009) حديث (1876) بيَّن البزار بأنه لا يعلم من أسنده عن الأعمش عن طلحة إلاَّ يونس بن بكير، وقد رواه بعض الرواة عن غير يونس عن الأعمش لكنهم رووه مرسلا.

كما رواه (الهيثمي، 1979) حديث (209)، و(ابن عدي، دون سنة) حديث (17)، و(الدارقطني، العلل، 1427 هـــ، الصفحات 219–220 جزء 5)، وذكروا فيه الخلاف عن الأعمش، وبينوا بأن المرسل هو الأصح، كما ذكر الحاكم بأن يونس ابن بكير واهم في إسناد هذا الحديث في موضعين: أحدهما: أنه أسقط بين طلحة بن مصرف وعمرو بن شرحبيل أبا عمار. والآخر: أنه وصل بذكر عبد الله بن مسعود. وغير مستبعد من يونس بن بكير الوهم. (الحاكم م.، 1984، صفحة 99)، وقال ابن حجر (ابن حجر، 1984، صفحة 855 جزء 2): "أن قوله: (ليضل به الناس). اتفق أئمة الحديث على أنها زيادة ضعيفة". إذن المحفوظ أنه مرسل عن عمرو بن شرحبيل عن النبي من غير ذكر ابن مسعود.

هذا الأمر أكده عبد الحق (عبد الحق الإشبيلي، 1995، صفحة 121 جزء 1) حين قال: (هذه الزيادة: **(ليضل به)** من طريق يونس بن بكير عن الأعمش، عن طلحة ابن مصرف، عن عمرو بن شرحبيل، ولا تصح عن الأعمش عن عبد الله).

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –
ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 39 العدد: 02 السنة: 2025 الصفحة: 229–245 تاريخ النشر: 18–12–2025
Date of Publication: 18-12-2025 pages: 229-245 Year: 2025 N°: 02 Volume: 39

زيادة (في رواية الحديث):

قال عبد الحق: ذكر البزار من حديث عائذ بن شريح ...: «منْ كذبَ عليَّ في رواية الحديث فليتبوّأْ مقعدَهُ منَ النّارِ». (البزّار، 2009) حديث (7531)، وقال: (ولا نعلم أحدا قال: في رواية الحديث إلاّ عائذ بن شريح).

ثم قال (عبد الحق الإشبيلي، 1995، صفحة 121 جزء 1): "عائذ بن شريح في حديثه ضعف، والطرق الصحاح عن أنس ليس فيها **في رواية حديث**".

2.الاستطباب بالجلد:

ذكر عبد الحق في كتابه (الأحكام الوسطى) حديثا عن موسى بن أبي إسحاق الأنصاري، عن عبد الله بن عبد الرحمن، عن رجل من أصحاب النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم–، عن رسول الله: (أَنَّهُ نَهَى أَن يَسْتَطِيبَ أَحَدٌ بِعَظْمٍ أو رَوْثَةٍ، أو جِلْد). (الدارقطني، سنن الدارقطني، 2004) حديث (151)، وقال: (هذا إسناد غير ثابت). وذكر ابن القطان بأن علته هو الجهل بحال موسى بن أبي إسحاق وحال عبد الله بن عبد الرحمن. (ابن القطان الفاسي، 1997) حديث (1058)،

لذلك رد عبد الحق زيادة (**لا يصح ذكر الجلد**)، بسبب ضعفها لجهالة موسى ابن أبي إسحاق، وعبد الله بن عبد الرحمن.

3.زيادة (ولا تستقبل الريح):

ذكر عبد الحق في كتابه (الأحكام الوسطى) حديثا مرسلا عن طاوس قال: قال رسول الله: «إِذَا أَتى أحدُكُمُ البُرَازَ، فَلْيُكْرِمْ قِبْلَةَ الله، فَلاَ يَسْتَقْبِلْهَا، ولا يَسْتَدْبِرْهَا...». (الدارقطني، سنن الدارقطني، 2004) حديث (156).

ثم انتقد الدارقطني من أسنده من الرواة وبيَّن أنه راو متروك، ورجح الإرسال على الرفع، (الدارقطني، سنن الدارقطني، 2004) حديث (155) قائلا: "وقد أُسْنِدَ عن ابن عبَّاس، عن النَّبيِّ...ولا يصح إسناد أحمد بن الحسن المضري، وهو متروك".

وردها، (الدارقطني، سنن الدارقطني، 2004) حديث (154) فقال: "وعن عائشة عن النَّبيِّ، **وزاد**: «وَلاَ تستقبلُ الرِّيحَ». ولا يصح –أيضًا– أسنده مُبَشِّر بن عُبَيْد وهو متروك، أسنده إلى قوله "مِنْ تُرابٍ"".

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –
ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 39 العدد: 02 السنة: 2025 الصفحة: 229–245 تاريخ النشر: 18–12–2025
Date of Publication: 18-12-2025 pages: 229-245 Year: 2025 N°: 02 Volume: 39

4. زيادة (الضلع والسدر):

ذكر عبد الحق في كتابه (الأحكام الوسطى) حديث أم قَيْس بنت مِحْصَن أنَّها سألت رسولَ الله –صلى الله عليه وسلم– عن دم الحيض يصيب الثَّوب، فقال: «حُكِّيهِ بِضِلْعٍ واغْسِلِيهِ بِمَاءٍ وسِدْرٍ». (النسائي، 2012) حديث (297).

ثم قال: (الأحاديث الصحاح ليس فيها ذكر الضِلْع والسِّدْر).

يُفهم من كلام الإمام عبد الحق أن حديث أم قَيْس يُروى من وجهين: الوجه الأول: فيه الزيادة (بضلع وسدر)، والوجه الآخر: لا يتضمن هذه الزيادة وهي الطرق الصحيحة للحديث.

كما قد يفهم من كلامه أن هناك روايات متعددة؛ منها رواية أم قَيْس التي تضمنت الزيادة، وروايات أخرى عن غيرها، –مَثلا عن أسماء بنت أبي بكر– ليس فيها الزيادة.

وهذا الفهم الأخير هو الذي يقصده الإمام عبد الحق؛ إذ لم يضعف حديث أم قَيْس، وإنَّما رد هذه الزيادة المذكورة، وعلَّل ذلك بأنَّها غير موجودة في الأحاديث الصَّحيحة الواردة عن غير طريق أم قَيْس.

وفِعْلا، فإن الرِّوايات الواردة في الصَّحيحين عن غير أم قَيْس–وتحديدا عن أسماء بنت أبي بكر– لا تتضمن هذه الزيادة، فقد رواها البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي من طرق عن هشام، عن فاطمة بنت المنذر، عن أسماء بنت أبي بكر الصديق، ليس فيها ذكر (بضلع وسدر). (البخاري م.، 1403 هـ) حديث (227).

ومع ذلك فقد صحَّح بعض العلماء حديث أم قيس بالزِّيادة؛ منهم: ابن حجر الذي قال في الفتح (ابن حجر العسقلاني، دون سنة، صفحة 334 جزء 1): (إسناده حسن) ' كما أكد شعيب الأرنؤوط – في تحقيقه مسند أحمد، وسنن أبي داود، وسنن ابن ماجه– بأن إسناده صحيح، وقال الألباني (الألباني، 1995) حديث (300): (وهذا سند صحيح، ورجاله كلهم ثقات). كما قال ابن القطان (ابن القطان الفاسي، 1997) حديث (2469): (وهذا غاية في الصحة).

غير أن في حديث أم قيس أبا مقداد ثابت بن هرمز الحدَّاد الكوفي. قال فيه ابن حجر (ابن حجر أ.، دون سنة، صفحة 187): (صدوق يَهِم).

وقد أورد البخاري هذا الحديث في التاريخ الكبير ضمن ترجمة عدي بن حصين، وسكت عنه. (البخاري م.، دون سنة) مما يدل على تردد في قبوله.

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –

ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 39 العدد: 02 السنة: 2025 الصفحة: 229–245 تاريخ النشر: 18–12–2025
Date of Publication: 18-12-2025 pages: 229-245 Year: 2025 N°: 02 Volume: 39

ويرى الباحث أن ما ذهب إليه عبد الحق في رد هذه الزيادة هو الصواب، لكون الروايات الخالية من (بضلع وسدر) رواها البخاري ومسلم وغيرهما، بينما الرواية التي تضمنت الزيادة لم يخرجها الشيخان، بسبب وجود راو صدوق يَهِم، وهو ثابت ابن هُرمز الكوفي، والله أعلم.

5. زيادة (ثم لا يعود):

ذكر عبد الحق في كتابه (الأحكام الوسطى) (عبد الحق الإشبيلي، 1995، صفحة 367جزء 1) حديثا عن البراء بن عازب: (أنَّ رسولَ الله –صلى الله عليه وسلم– كانَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلاَةَ رَفَعَ يَدَيْهِ إِلَى قَرِيبٍ من أُذُنَيْهِ، ثُمَّ لاَ يَعُود). (أبو داود، 2009) حديث (750).

ثم قال: (لا يصح في هذا الحديث، «**ثم لا يعود**»).

وقد روى هذا الحديث أبو داود من طريق شريك، وأبو يعلى (أبو يعلى الموصلي، 1989) حديث (1690) من طريق هشيم بن بشير وابن إدريس، والدارقطني من طريق إسماعيل بن زكرياء، كلهم عن يزيد بن أبي زياد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البراء به، وذكروا فيه (ثم لا يعود).

كما رواه أبو داود –أيضا– من طريق سفيان، عن يزيد به، و لم يذكر فيه (ثم لا يعود).

قال أبو داود (أبو داود، 2009) حديث (750): (عن سفيان: لم يقل ثم لا يعود. قال سفيان: قال لنا بالكوفة بعد –يعني يزيد: ثم لا يعود).

وذكر **الحازمي** أن هذا الحديث يُعرف بحديث **يزيد بن أبي زياد**، وقد وقع فيه اضطراب. وقال إن **سفيان ابن عيينة** كان يرويه عن يزيد دون أن يذكر فيه (ثم لا يعود)، ثم لما دخل الكوفة رآه يرويه وقد زاد فيه (ثم لا يعود)، وكان قد لُقِّن فَتَلَقَّن. (الحازمي، 2001، الصفحات 141–143).

إذن هنا رد عبد الحق زيادة (ثم لا يعود) في حديث البراء كما فعل النقاد بسبب الاضطراب، وضعف يزيد بن أبي زياد حيث قال عنه ابن حجر (ابن حجر أ.، دون سنة، صفحة 1075): (ضعيف، كبر فَتَغَيَّر، وصار يَتَلَقَّن، وكان شِيعِيًّا).

الخاتمـــة

في ختام هذا البحث، يمكننا تلخيص أبرز النتائج التي توصّلنا إليها:

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –

ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 39 العدد: 02 السنة: 2025 الصفحة: 229–245 تاريخ النشر: 18–12–2025
Date of Publication: 18-12-2025 pages: 229-245 Year: 2025 N°: 02 Volume: 39

1. تبيَّن أن منهج عبد الحق الإشبيلي في التعامل مع زيادات متون الأحاديث النبوية يتوافق مع منهج أئمة نقد الحديث، من حيث قبول الزيادة أو ردّها بناءً على القرائن والملابسات والدلائل المحيطة بكل حديث؛ فلا تُقبَل الزيادات ولا تُردّ على وجه الإطلاق، وإنَّما يُنظر في كل حالة على حدة، إذ تختلف القرائن من حديث إلى حديث آخر، ولا توجد قاعدة مطّردة تُطبَّق على جميع الأحاديث.

2. اتّسم منهج عبد الحق الإشبيلي بالدقّة والموضوعية والوضوح في معالجته لمسألة الزيادات في متون الأحاديث النبوية.

3. يُعَدّ عبد الحق الإشبيلي من أبرز أئمة الحديث الذين أسهموا بجهودٍ بارزة في خدمة السنّة النبوية.

4. يُعَدّ كتاب "**الأحكام الوسطى** "من أهم المصنّفات في جمع أحاديث الأحكام، إلى جانب اشتماله على تطبيقات نقدية متميّزة في علوم الحديث، وفق منهج أئمة النقد.

5. من أهم الوسائل التي تكشف عن وجود زيادات في متون الأحاديث النبوية: **تفرّد الراوي**؛ إذ قد يدلّ ذلك على خطأ أو وَهمٍ وقع فيه، أو على ضعفه أو جهالته أو عدم سماعه، أو يدلّ على إدراجه لعبارات ليست من الحديث، أو اضطرابه فيه، ما يجعل من هذه الزيادة محلَّ نظرٍ عند النقاد، وقد يكون ذلك مدخلًا للكشف عن علّةٍ خفية.

المصادر والمراجع

1. ابن رجب الحنبلي. (2001). علل الترمذي (الإصدار الثانية). الرياض: مكتبة الرشد.

Ibn Rajab al-Ḥanbalī. (2001). sharḥ ‘Ilal al-Tirmidhī (al-iṣdār al-thāniyah). al-Riyāḍ : Maktabat al-Rushd.

2. أحمد بن حنبل. (1996). مسند أحمد. دمشق: دار الرسالة.

Aḥmad ibn Ḥanbal. (1996). Musnad Aḥmad. Dimashq : Dār al-Risālah.

3. أحمد بن شعيب النسائي. (2012). السنن الصغرى. القاهرة: دار التأصيل.

Aḥmad ibn Shu‘ayb al-nisā’ī. (2012). al-sunan al-ṣughrá. al-Qāhirah : Dār al-ta’ṣīl.

4. أحمد بن علي ابن حجر. (دون سنة). تقريب التهذيب. دون مدينة: دار العاصمة.

Aḥmad ibn ‘Alī Ibn Ḥajar. (Dawwin sanat). Taqrīb al-Tahdhīb. Dawwin Madīnat : Dār al-‘Āṣimah

5. أحمد بن علي أبو يعلى الموصلي. (1989). المسند. دمشق: دار المامون.

Aḥmad ibn ‘Alī Abū Ya‘lá al-Mawṣilī. (1989). al-Musnad. Dimashq : Dār al-Māmūn.

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –
ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 39 العدد: 02 السنة: 2025 الصفحة: 229–245 تاريخ النشر: 18–12–2025
Date of Publication: 18-12-2025 pages: 229-245 Year: 2025 N°: 02 Volume: 39

6. أحمد بن علي الخطيب البغدادي. (2003). الكفاية في معرفة أصول علم الرواية (الإصدار الأولى). القاهرة، مصر: دار الهدى.

Aḥmad ibn ʻAlī al-Khaṭīb al-Baghdādī. (2003). al-Kifāyah fī maʻrifat uṣūl ʻilm al-riwāyah (al-iṣdār al-ūlá). al-Qāhirah, Miṣr : Dār al-Hudá. .

7. أحمد بن علي بن محمد بن حجر ابن حجر العسقلاني. (دون سنة). فتح الباري. دون بلد: المكتبة السلفية.

Aḥmad ibn ʻAlī ibn mḥmd ibn Ḥajar Ibn Ḥajar al-ʻAsqalānī. (Dawwin sanat). Fatḥ al-Bārī. Dawwin balad : al-Maktabah al-Salafīyah

8. أحمد بن عمرو البزَّار. (2009). البحر الزخار. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.

Aḥmad ibn ʻAmr albzzār. (2009). al-Baḥr al-zakhkhār. al-Madīnah al-Munawwarah : Maktabat al-ʻUlūm wa-al-Ḥikam.

9. اسماعيل بن عمر الدمشقي ابن كثير. (2013). اختصار علوم الحديث (الإصدار الأولى). الرياض: دار الميمان.

Ismāʻīl ibn ʻUmar al-Dimashqī Ibn Kathīr. (2013). ikhtiṣār ʻulūm al-ḥadīth (al-iṣdār al-ūlá). al-Riyāḍ : Dār al-Maymān.

10. العسقلاني ابن حجر. (1984). النكت على كتاب ابن الصلاح. الرياض: دار الراية.

.al-ʻAsqalānī Ibn Ḥajar. (1984). al-Nukat ʻalá Kitāb Ibn al-Ṣalāḥ. al-Riyāḍ : Dār al-Rāyah.

11. بن الحجاج النيسابوري مسلم. (1991). صحيح مسلم. بيروت: دار الكتب العلمية.

.ibn al-Ḥajjāj al-Nīsābūrī Muslim. (1991). Ṣaḥīḥ Muslim. Bayrūt : Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah.

12. بن الحجاج النيسابوري مسلم. (1991). صحيح مسلم. بيروت: دار الكتب العلمية.

.ibn al-Ḥajjāj al-Nīsābūrī Muslim. (1991). Ṣaḥīḥ Muslim. Bayrūt : Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah.

13. بن عبد الرحمن الأزدي عبد الحق الإشبيلي. (1995). الأحكام الوسطى من حديث النبي صلى الله عليه وسلم. الرياض: دون طبعة.

ibn ʻAbd al-Raḥmān al-Azdī ʻAbd al-Ḥaqq al-Ishbīlī. (1995). al-aḥkām al-Wusṭá min Ḥadīth al-Nabī ṣallá Allāh ʻalayhi wa-sallam. al-Riyāḍ : Dawwin Ṭabʻah

14. حمزة عبد الله المليباري. (1425 ه). زيادة الثقة في كتب مصطلح الحديث: دراسة موضوعية نقدية. دون مدينة: ملتقى أهل الحديث.

Ḥamzah ʻAbd Allāh al-Malībārī. (1425 H). Ziyādah al-thiqah fī kutub muṣṭalaḥ al-ḥadīth : dirāsah mawḍūʻīyah naqdīyah. Dawwin Madīnat : Multaqá ahl al-ḥadīth

15. سليمان بن الأشعث أبو داود. (2009). سنن أبي داود. دمشق: دار الرسالة العالمية.

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –
ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 39 العدد: 02 السنة: 2025 الصفحة: 229–245 تاريخ النشر: 18–12–2025
Date of Publication: 18-12-2025 pages: 229-245 Year: 2025 N°: 02 Volume: 39

Sulaymān ibn al-Ash‘ath Abū Dāwūd. (2009). Sunan Abī Dāwūd. Dimashq : Dār al-Risālah al-‘Ālamīyah.

16. عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي. (2013). كتاب المسند الجامع. بيروت: دار البشائر الإسلامية.

Abd Allāh ibn ‘Abd al-Raḥmān al-Dārimī. (2013). Kitāb al-Musnad al-Jāmi‘. Bayrūt : Dār al-Bashā’ir al-Islāmīyah.

17. عبد الله بن عدي الجرجاني ابن عدي. (دون سنة). الكامل في ضعفاء الرجال. بيروت: دار الكتب العلمية.

Abd Allāh ibn ‘Adī al-Jurjānī Ibn ‘Adī. (Dawwin sanat). al-kāmil fī ḍu‘afā’ al-rijāl. Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.

18. عثمان الشهرزوري ابن الصلاح. (دون سنة). علوم الحديث. دمشق: دار الفكر.

‘Uthmān al-Shahrazūrī Ibn al-Ṣalāḥ. (Dawwin sanat). ‘ulūm al-ḥadīth. Dimashq : Dār al-Fikr.

19. علي بن عمر الدارقطني. (2004). سنن الدارقطني. بيروت: مؤسسة الرسالة.

‘Alī ibn ‘Umar al-Dāraquṭnī. (2004). Sunan al-Dāraquṭnī. Bayrūt : Mu’assasat al-Risālah.

20. علي بن عمر الدارقطني. (1427 ه). العلل. دار ابن الجوزي: السعودية.

Alī ibn ‘Umar al-Dāraquṭnī. (1427 H). al-‘ilal. Dār Ibn al-Jawzī : al-Sa‘ūdīyah.

21. علي بن محمد ابن القطان الفاسي. (1997). الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام. الرياض: دار طيبة.

‘Alī ibn Muḥammad Ibn al-Qaṭṭān al-Fāsī. (1997). al-wahm wa-al-īhām al-wāqi‘ayn fī Kitāb al-aḥkām. al-Riyāḍ : Dār Ṭaybah.

22. محمد أشرف بن أمير شرف الحق العظيم آبادي. (2005). عون المعبود على شرح سنن أبي داود. بيروت: دار ابن حزم.

.Muḥammad Ashraf ibn Amīr Sharaf alḥq al-‘Aẓīm Ābādī. (2005). ‘Awn alm‘bwd ‘alá sharḥ Sunan Abī Dāwūd. Bayrūt : Dār Ibn Ḥazm.

23. محمد الحاكم. (2003). معرفة علوم الحديث. بيروت: ابن حزم.

Muḥammad al-Ḥākim. (2003). ma‘rifat ‘ulūm al-ḥadīth. Bayrūt : Ibn Ḥazm.

24. محمد بن إسماعيل البخاري. (1403 ه). الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه. القاهرة: المطبعة السلفية.

Muḥammad ibn Ismā‘īl al-Bukhārī. (1403 H). al-Jāmi‘ al-ṣaḥīḥ al-Musnad min Ḥadīth Rasūl Allāh ṣallá Allāh ‘alayhi wa-sallam wsnnh wa-ayyāmuh. al-Qāhirah : al-Maṭba‘ah alslfbh.

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –

ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 39 العدد: 02 السنة: 2025 الصفحة: 229–245 تاريخ النشر: 18–12–2025
Date of Publication: 18-12-2025 pages: 229-245 Year: 2025 N°: 02 Volume: 39

25. محمد بن حبان البستي ابن حبان. (1988). الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان. بيروت: الرسالة.

Muḥammad ibn Ḥibbān al-Bustī Ibn Ḥibbān. (1988). al-iḥsān fī Taqrīb Ṣaḥīḥ Ibn Ḥibbān. Bayrūt : al-Risālah.

26. محمد بن عبد الله النيسابوري الحاكم. (1984). المدخل إلى الصحيح. بيروت: الرسالة.

Muḥammad ibn ‘Abd Allāh al-Nīsābūrī al-Ḥākim. (1984). al-Madkhal ilá al-ṣaḥīḥ. Bayrūt : al-Risālah.

27. محمد بن موسى الهمذاني الحازمي. (2001). الاعتبار في الناسخ والمنسوخ في الحديث. بيروت: دار ابن حزم.

Muḥammad ibn Mūsá al-Hamadhānī al-Ḥāzimī. (2001). al-i‘tibār fī al-Nāsikh wa-al-mansūkh fī al-ḥadīth. Bayrūt : Dār Ibn Ḥazm.

28. محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه. (دون سنة). السنن. بيروت: الرسالة.

Muḥammad ibn Yazīd al-Qazwīnī Ibn Mājah. (Dawwin sanat). al-sunan. Bayrūt : al-Risālah.

29. محمد ناصر الدين الألباني. (1995). سلسلة الأحاديث الصحيحة. الرياض: مكتبة المعارف.

Muḥammad Nāṣir al-Dīn al-Albānī. (1995). Silsilat al-aḥādīth al-ṣaḥīḥah. al-Riyāḍ : Maktabat al-Ma‘ārif.

30. محمذ بن اسماعيل البخاري. (دون سنة). التاريخ الكبير. دون بلد: دون طبعة.

mḥmdh ibn Ismā‘īl al-Bukhārī. (Dawwin sanat). al-tārīkh al-kabīr. Dawwin balad : Dawwin Ṭab‘ah.

31. نور الدبن عتر. (1979). منهج النقد في علوم الحديث)، دمشق (الإصدار الثانية). دمشق: دار الفكر.

Nūr aldbn ‘Itr. (1979). Manhaj al-naqd fī ‘ulūm al-ḥadīth), Dimashq (al-iṣdār al-thāniyah). Dimashq : Dār al-Fikr ..

32. نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي. (1979). كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة. بيروت: الرسالة.

Nūr al-Dīn ‘Alī ibn Abī Bakr al-Haythamī. (1979). Kashf al-astār ‘an Zawā’id al-Bazzār ‘alá al-Kutub al-sittah. Bayrūt : al-Risālah.